

مُستقبل أسّعار السلع في قطاع غزّة

رامي وليد الزايغ

2025



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)



مستقبل أسعار السلع في قطاع غزة

إعداد رامي وليد الزايغ

5 شارع السهل، رام الله - فلسطين
هاتف: 02 - 2955065

البريد الإلكتروني: almarsad@almarsad.ps
الموقع الإلكتروني: www.almarsad.ps

(Photo by -/AFP via Getty Images)

جميع الحقوق محفوظة ©
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
كانون الثاني 2025

فهرس المحتويات

- 4.....مقدمة
- 6.....وقف اطلاق النار
- 9.....هل ستعود أسعار بعض السلع إلى طبيعتها كما كانت قبل الحرب؟
- 11.....أهم التوصيات

المقدمة

شهد قطاع غزة طوال حرب الإبادة أزمات متعددة ومركبة في السلع والبضائع، حيث شهدت أسعار السلع الأساسية والمنتجات الزراعية على وجه التحديد، ارتفاعاتٍ حادةً نتيجة حرب الإبادة، وما خلفته من إغلاق للمعابر وإطباق للحصار، الأمر الذي أدى إلى اختفاء هذه السلع من الأسواق، وبالتالي حدوث ندرة في العرض، ما أدى إلى ارتفاع قياسي في أسعارها. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار المنتجات والسلع الزراعية كالفواكه والخضروات بنسبة 400% عما كانت عليه قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وسجلت الأسعار للسلع الاستهلاكية ارتفاعاً حاداً بنسبة 238% خلال العام 2024 مقارنة مع العام 2023، حيث ارتفعت أسعار كل من الخضروات المجففة بنسبة 876.62%، والبطاطا بنسبة 571.89%، والسكر بنسبة 534.54%، والخضروات الطازجة بنسبة 436.83%، والبيض بنسبة 432.69%، والفواكه الطازجة بنسبة 351.97%، واللحوم الطازجة بنسبة 316.14%، والدجاج الطازج بنسبة 261.86%، والدقيق الأبيض بنسبة 155.41%، والزيوت النباتية بنسبة 121.29%، والبقوليات الجافة بنسبة 100.15%، وخبز كماج بنسبة 69.11%.

كما سجلت مجموعة المواصلات ارتفاعاً نسبته 203.28%، حيث ارتفعت أسعار البنزين بنسبة 1032.86%، وأسعار الديزل بنسبة 377.06%. وسجلت مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيره من الوقود ارتفاعاً نسبته 92.44%، حيث ارتفع سعر الغاز بنسبة 242.09%. وسجلت أسعار التبغ ارتفاعاً نسبته 2760.70%، حيث ارتفعت أسعار السجائر المستوردة بنسبة 2773.15%.

هذا، وقد أدى الارتفاع الكبير في الأسعار إلى إحداث جملة من الانعكاسات الاقتصادية، منها: ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة بنسبة 522% عما كان عليه قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وعلى أثر ذلك، أيضاً، تراجعت القوة الشرائية في قطاع غزة، بشكل حاد، خلال العام 2024، بحوالي 70%^[1]، وأصبح المواطن في قطاع غزة غير قادر على تلبية أدنى متطلبات الحياة الأساسية من طعام، ومسكن، ... وغيره.

[1] <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5913>

انعكس هذا الارتفاع الحاد على الأسواق، حيث شهدت حركة الأسواق ركوداً حاداً في البيع والشراء والتبادلات التجارية، وقد انعكس ذلك سلباً على البائعين من حيث انخفاض دخلهم، علماً أنّ هؤلاء الباعة يمارسون هذه المهنة كالبسطات وغيرها لإعالة أسرهم بسبب انقطاع مصادر دخلهم ووظائفهم نتيجة حرب الإبادة.

أكد البائع "أبو محمد" أنّ غلاء الأسعار أدى إلى ركود الأسواق، ما انعكس سلباً على دخل أسرته، على عكس ما تشهده الأسواق اليوم خلال وقف إطلاق النار. (تصوير: الباحث).



أكد البائع "أبو محمد" أنّ غلاء الأسعار أدى إلى ركود الأسواق، ما انعكس سلباً على دخل أسرته، على عكس ما تشهده الأسواق اليوم خلال وقف إطلاق النار. (تصوير: الباحث).

وقف إطلاق النار

مع كل انطلاق لجولة مفاوضات وقف إطلاق النار كان الأمل في نجاحها يحدو الفلسطينيين في قطاع، لإنهاء هذه الحرب الشرسة عليهم. ومع قرب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وفق ما نشر من أخبار من مصادر متعددة عن إمكانية نجاح المفاوضات هذه المرة، فقد انعكس ذلك بشكل إيجابي طفيف على حركة الأسواق لأسباب متعددة؛ أهمها قيام التجار والمحتكرين بضخ كميات أكبر من السلع من مخازنهم في الأسواق عما كانت عليه في السابق. ومع نجاح المفاوضات، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بتاريخ 19/01/2025 م، وما تضمنه من إدخال ما يقارب 600 شاحنة يومياً، حيث أفادت الأمم المتحدة الخميس 23/01/2025 بدخول 3,250 شاحنة إلى قطاع غزة منذ وقف إطلاق النار، وذلك من خلال معابر عدة، الأمر الذي يعتبر نقلة نوعية كبيرة في حجم المساعدات المدخلة للقطاع عما كانت عليه في السابق، ومع وبدء تدفق المساعدات والسلع إلى القطاع - فإن الأسواق شهدت كميات ضخمة من البضائع وحركة انتعاش قوية لم تشهدها طوال فترة الحرب، وبخاصة أسواق شمال القطاع، وذلك نتيجة زيادة العرض، حيث سجلت أسعار السلع كافة انخفاضاً حاداً، ولمس المواطنون ذلك؛ إذ أصبح بإمكانهم شراء كثير من السلع التي لم يتمكنوا سابقاً من شرائها كالسكر الذي انخفض سعره من 70-100 شيكل للكيلو الواحد في أسواق شمال القطاع أثناء الحرب، إلى 15 شيكلاً بعد وقف إطلاق النار، وأسعار الخضروات والفواكه التي انخفضت بشكل حاد، أيضاً، من حوالي 50-80 شيكلاً للكيلوغرام الواحد، إلى 8 شواكل، وانخفضت أسعار السجائر إلى 10 شواكل للسيجارة الواحدة من 100 شيكل خلال الحرب. ومما لمسها المواطنون في قطاع غزة، أيضاً، وجود سلع كانت مختفية بشكل كامل في أسواق شمال قطاع غزة نتيجة عدم السماح بإدخالها؛ مثل الشوكولاتة، والبسكويت، والأجبان، وهذه السلع وغيرها، أيضاً، كانت تشهد انقطاعاً متكرراً في أسواق جنوب القطاع خلال الحرب نتيجة لعدم إدخالها. وفي سياق الحديث عن أسواق شمال قطاع غزة، يُشار إلى أنّ هذه المنطقة تمتلك خصوصية معينة عن أسواق جنوب القطاع، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بدء حرب الإبادة، بإصدار تعليمات للسكان بمغادرة شمال القطاع بشكل فوري، ما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من السكان، ومارست إسرائيل ضد من تبقى هناك حرب تجويع، من خلال منع إدخال السلع والمساعدات كافة، حيث استخدم التجويع كسلاح حرب. ومع وقف إطلاق النار، وبدء عودة النازحين والمهجرين إلى بيوتهم، فقد برزت الحاجة إلى زيادة تدفق المساعدات إلى شمال القطاع بشكل كبير، وبما يتناسب مع عدد سكانه واحتياجاتهم.

وقد شهدت، أيضاً، أسعار سلال المساعدات هبوطاً حاداً لأكثر من الربع، بعدما كانت تصل إلى 1,000 شيكل للسللة الغذائية الواحدة، وذلك نتيجة توفر الأصناف الموجودة فيها وبدائلها في الأسواق.



حركة تجارية نشطة في الأسواق نتيجة وقف إطلاق النار وما تبعه من إدخال السلع والمساعدات. (تصوير: الباحث)

إضافة إلى هبوط الأسعار، أدى وقف إطلاق النار، أيضاً، إلى عودة التنافس بين التجار والبائعين فيعرض السلع وبيعها للمواطنين، وقد قامت بعض المولات التي تضررت من الحرب بأعمال إعادة ترميم تمهيداً لإعادة افتتاحها، وقامت أخرى بنشر عروض بيع على صفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا لم يكن ملموساً أغلب فترة الحرب، وبخاصة في شمال القطاع.

لقد انعكس وقف إطلاق النار على المواطنين، بشكل إيجابي كبير، ومن جوانب متعددة؛ أهمها: الشعور براحة نفسية، وزوال الخوف من النزوح، وانخفاض أسعار السلع والبضائع، وتلاشي الخوف من انقطاعها.

وقد أدى الهبوط المستمر في الأسعار إلى قيام المواطنين بشراء السلع، ولكن بقدر حاجتهم اليومية "يوم بيوم"، لأن الأسعار تسجل انخفاضات يومية، الأمر الذي يعتبر من التحولات في سلوك الأفراد الاقتصادي التي سببتها الحرب، ولكن الأسباب تختلف حالياً، حيث كانت خلال الحرب ناجمة عن الغلاء الفاحش، فيشتري المواطن بقدر ما يتوفر لديه من سيولة، أما حالياً فهذا السلوك ناجم عن الهبوط المستمر في الأسعار.

البشير ماركت Albasher Market

Posts About Photos More ▼

يعلن لكم البشير ماركت عن توفر العديد من المجمدات بسعر التكلفة 📌

دجاج كامل مجمد الكيلو بـ 25 شيكل 🔥

لحمة فريزة مجمدة الكيلو بـ 45 شيكل 🔥

فخد دجاج مجمد الكيلو بـ 25 شيكل 🔥

جناح دجاج مجمد الكيلو بـ 20 شيكل 🔥

كبدة دجاج مجمدة الكيلو بـ 20 شيكل 🔥

سمك بكلا مجمد الكيلو بـ 20 شيكل ✅👉

انتظرونا في العديد من العروض ✅👉

موقعنا : غزة - آخر شارع الجلاء - دوار الصاروخ

#البشير_ماركت



إعلان بيع دجاج من أحد المولات في مدينة غزة، وهو ما لم يكن موجوداً خلال الحرب.

من المهم الإشارة إلى أنّ السلع الموجودة في الأسواق كلها تقع تحت بند المساعدات الإنسانية، حيث ترفض إسرائيل إدخال السلع إلى قطاع غزة بالطرق المتعارف عليها قبل الحرب، إنما جل ما تدخله يكون عبارة عن مساعدات إنسانية، ويتم بيع جزء منه للمواطنين في الأسواق بطريقة أو بأخرى.

تتسم الأسعار في قطاع غزة بسرعة التقلب، وحالة من عدم الاستقرار على الصعيدين الزمني والمكاني، وذلك نتيجة للظروف القائمة، وقد أدى الانخفاض الحاد في الأسعار خلال الهدنة إلى هبوط أسعار بعض السلع إلى أقل مما كانت عليه قبل الحرب، مُحدّثاً ذلك تشوهات متعددة في آليات السوق، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في المعروض، كسلعة الدقيق الأبيض في أسواق شمال القطاع.

الانخفاض الحاد في الأسعار عمل على انتعاش الأسواق، وبالتالي سيعمل على تحسن القوة الشرائية، لكن من المتوقع أنها لن تعود لسابق عهدها بسبب انخفاض أو انقطاع دخل عشرات الآلاف من الأسر نتيجة الحرب، وبسبب الشح الشديد في السيولة النقدية في أيدي المواطنين ونفاد مدخراتهم، وانقطاع أعمالهم، وإغلاق المصارف.

هل ستعود أسعار بعض السلع إلى طبيعتها كما كانت قبل الحرب؟

من الصعب عودة أسعار بعض السلع إلى طبيعتها كما كانت قبل الحرب، وذلك لأسباب متعددة، منها:

- حالة عدم اليقين والتخوف من انهيار اتفاق وقف إطلاق النار، وبالتالي عودة الحرب وما يتبعها من إغلاق للمعابر، ومنع دخول السلع والمساعدات. وقد يستغل بعض التجار والباعة هذه الحالة فيقومون باحتكار السلع وإخفائها من الأسواق، أو تقطير عرضها، ما يؤدي إلى رفع أسعارها مجدداً، كما حدث طوال مدة الحرب.
- عدم الانتظام في إدخال السلع كافة إلى القطاع كما كان سابقاً، ما يجعل الأسواق في حالة عدم استقرار، وينعكس سلباً على أسعار السلع.
- عدم إدخال السلع وفقاً لحاجة القطاع وسكانه.

- حجم الطلب الكبير من قبل المواطنين على الشراء لسد حاجاتهم، الأمر الذي يقابله عجز في المعروض من السلع .
- تدمير القطاع الزراعي وتراجع قيمته المضافة بنحو 91%، الذي كان سابقاً يُعتبر مصدراً أساسياً للغذاء، إلى جانب تدمير القطاع الصناعي الذي تراجع هو الآخر، أيضاً، بنحو 90%، وغياب أي إنتاج محلي، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد من الخارج، ما يرفع التكلفة ويجعلها عرضة لتحكم الاحتلال.
- ضعف الرقابة الحكومية على الأسعار.

من المتوقع استمرار انخفاض الأسعار مع استمرار وقف إطلاق النار، وما يتبعه من إدخال المساعدات، لكن بحكم العوامل التي سبق ذكرها، فمن الصعب عودة أسعار بعض السلع إلى سابق عهدها قبل الحرب، وبخاصة المنتجات والسلع الزراعية، التي يعتمد فيها قطاع غزة حالياً على الاستيراد من الخارج.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ الهبوط الحالي في الأسعار جزء منه ناجم عن تشوهات في آليات السوق، حيث أدت سياسة إغراق بعض السلع إلى هبوط أسعارها إلى مستوى أقل من السابق، كالطحين والعدس مثلاً، وليس ناجماً عن حالة استقرار وتعافٍ للأسواق والسلع، فالحل الظاهري لمشكلة الأسعار يُعتبر مشكلة بحد ذاتها. كذلك، من المهم الإشارة إلى أنّ الملموس حالياً، وحتى كتابة هذه الورقة، هو هبوط في أسعار سلع المواد الغذائية تحديداً، مع بقاء أسعار السلع الأخرى مرتفعة، وذلك لنفادها من الأسواق، والاستمرار في منع إدخالها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، علماً أنّ المواطنين في قطاع غزة في أشد الحاجة لها؛ مثل أدوات السباكة، وأدوات الكهرباء، والطاقة البديلة كالبطاريات، والألواح الشمسية، وغاز الطهي، والمحروقات بأنواعها.

أهم التوصيات

- العمل على السماح بإدخال السلع والبضائع التجارية لأكبر عدد ممكن من التجار، وكما كان في السابق، والاستمرار في إدخال المساعدات الإنسانية للمواطنين كحل جذري لأزمة ارتفاع الأسعار.

- مع بدء عودة النازحين والمهجرين قسراً إلى شمال القطاع، من المهم زيادة تدفق المساعدات والسلع إلى مناطق شمال القطاع بما يتناسب مع حجم السكان واحتياجاتهم هناك، منعاً لحدوث أزمة في العرض، وبالتالي ارتفاع في الأسعار.

- إدخال المساعدات والسلع والبضائع كافة، نوعاً وكماً، بما يتناسب مع السكان واحتياجاتهم.

- دعم وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأهمها القطاعان الصناعي والزراعي، من قبل المؤسسات ذات العلاقة، وبخاصة المؤسسات المانحة، من خلال المساعدات النقدية، حيث أشارت دراسة سابقة تم إجراؤها عقب حرب العام 2021، إلى أن 97% من عينة الدراسة، وضعت المساعدات النقدية في أولويات التدخل المطلوب لعودة العمل، إضافة إلى إعادة بناء وترميم المصانع والمزارع، والضغط لإدخال المواد الخام، ودعم وتوفير البنية التحتية والمستلزمات والأدوات اللازمة لتنشيط القطاعين الزراعي والصناعي، لما لهما من أهمية كبرى في توفير السلة الغذائية، ورفد الأسواق بالكثير من السلع والبضائع، وذلك بعيداً عن تحكم الاحتلال بكل صغيرة وكبيرة على المعابر، وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

- الرقابة الحكومية على الأسواق والتجار والباعة والسلع منعاً للاحتكار وارتفاع الأسعار، لما لذلك من مساهمة كبيرة في ضبط الأسعار. وقد كان للإجراءات الأمنية التي تعززت مع وقف إطلاق النار، وترافقت مع انتشار لعناصر الشرطة المدنية، الأثر البليغ الذي لمسه المواطنون من خلال عدم التعرض لشاحنات المساعدات أو نهبها، وقد أدى ذلك إلى وصول الشاحنات إلى مستحقيها، بخلاف ما شاع خلال الحرب من سرقة ونهب للمساعدات قامت بها عصابات منظمة، وقد ذكرت ذلك وكالات عالمية عديدة مثل الواشنطن بوست الأمريكية، علماً أن ذلك يجبان يترافق مع استمرار زيادة المعروض من المساعدات.